

## محاكم التفتيش

تحقيقٌ لثلاثة وعشرين ملفاً لقضايا ضد المسلمين  
في الأندلس النسخة العربية

تحقيق صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي  
عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة

241

- المجلد الأول: 712 صفحة، المجلد الثاني: 678 صفحة،
- النسخة الإسبانية: المجلد الأول: 638 صفحة، المجلد الثاني: 610 صفحة.
- الصادر عن «منشورات القاسمي» الدار المتخصصة بنشر وتوزيع كتب ومؤلفات سموه إلى القراء محلياً وعربياً وعالمياً.

قال صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الشارقة في مداخلة عبر برنامج الخط المباشر الذي نبثه قناة الشارقة الفضائية بتاريخ السادس عشر من شهر يوليو عام 2020م، بمناسبة إطلاق مؤلفه الجديد «محاكم التفتيش.. تحقيق لثلاثة وعشرين ملفاً لقضايا ضد المسلمين في الأندلس» للقراء في جميع أنحاء العالم العربي والعالمي، والذي يقع في مجلدين:

أن هذا الكتاب يختلف عن كتابي السابق «إني أدِين» الذي يتحدث عن اتخاذ القرارات من الملك إلى الحكومة، الكتاب الجديد يتناول محاكم سرّية، تمارس الإعدام والحرق، وأموراً كثيرة

في حق المسلمين، وربما الآن الشعب الإسباني لا يعلم عنها لأنها كلها محفوظة سرياً، واستطعت أن أحصل على 23 مخطوطة في صورة ملفات محاكمات، وبحثت فيها وحققتها، وسيتوفر الكتاب في المكتبات في القريب العاجل بإذن الله.

ويضيف سموه في مقدمة الكتاب:

بعد غزو الملوك الكاثوليكين في عام 1492م لغرناطة، آخر ممالك المسلمين المتبقية في إسبانيا، أدخلوا تشريعاً يقضي بتحويل المسلمين في غرناطة عن دينهم قسراً إلى المسيحية، وإلا سيواجهون النفي. ورغم أن الأغلبية اختاروا التحول عن دينهم، بدلاً من النفي، إلا أن مجموعة الوثائق تبين أنه بعد أكثر من نصف قرن، واصل المسلمون المحافظة على لغتهم، وعاداتهم وممارسات دينهم. وهذا جدير بالملاحظة نظراً لحقيقة أنه في عام 1526م صدر مرسوماً بتاريخ 7 ديسمبر، بنقل مقر مكتب التفتيش الذي كان حتى ذلك الوقت في «كوين» «Coin» في ملاقة إلى غرناطة، حيث تم بذل المحاولات بإصرار «لإزالة نطاق ممتد من الثقافة والهوية المحلية»، والهدف هو حظر «ثقافة موروثية بأكملها وليس الدين ذاته فحسب». وتعكس إحدى الوثائق في المجموعة فشل السلطات في القيام بتنصير ناجح للمسلمين.

وتابع سموه: أنا أعتقد أن هذا الكتاب الذي تم فيه تحقيقٌ لثلاثة وعشرين ملفاً لقضايا ضد المسلمين في الأندلس النسخة العربية تضم: المجلد الأول: 712، المجلد الثاني: 678، النسخة الإسبانية: المجلد الأول: 638، المجلد الثاني: 610. وسيكون له تأثير مباشر بإذن الله، وهنا نطالب على الأقل بأن يرجع لنا مسجد قرطبة، وسبق وطالبت بذلك، فأخبروني بأن البلدية أعطته للكنيسة، فقلت لهم: «أعطى من لا يملك لمن لا يستحق»، فهذا ملكنا نحن كمسلمين، ومع ذلك إرجاعه سهل وقريب بإذن الله.

وأضاف سموه: صحيح أن الكتاب حجمه كبير، ولكن الأسلوب الذي كتبت به ملفاته سلس وجذاب، وكل ملف يروي حكاية، وهو مسلٍ ويطغى الإنسان بدينه، والعجيب في هذه المحاكمات أن هؤلاء المسلمين كانوا يعرفون اللغة الإسبانية، لكنهم كانوا يرفضون في المحاكمة التحدث بها، وكانوا يصرون على التحدث باللغة العربية، لدرجة أنهم كانوا يجلبون إليهم مترجماً من العربية إلى الإسبانية والعكس.

إن الندرة الشديدة في وثائق محاكم التفتيش يجعل هذه المجموعة هامة على نحو استثنائي لتوفير صوت لأولئك المسلمين الصامتين خلال قرون، إنها مصدر استثنائي هام للمعلومات

حول ازدهار حضارة المسلمين في غرناطة، والتي سرعان ما ستختفي بعد رد فعل المسلمين تجاه الضغط المتزايد عليهم لترك ثقافتهم، ما أدى إلى انتفاضة «البشّرات» «Alpujarras» خلف جبال «سيرانفادا» «Sierra Nevada» والمعروفة أيضاً باسم حرب غرناطة في الفترة من عام 1568م - 1571م.

تظهر وثائق المحاكمة العمليات البيروقراطية الشاملة التي قامت بها محاكم التفتيش. عموماً، كانت تبدأ بمذكرة اعتقال، وتستمر بتسجيل المحاكمة نفسها التي تتضمن عدداً كبيراً من التحقيقات المفصلة للمتهم والشاهد، وفي بعض الأمثلة هناك تسجيل للتعذيب المستخدم لانتزاع الاعترافات من المتهم، يليه النطق بالحكم والعقوبة المفروضة. كانت هذه المحاكمات تجري تحت ستار صارم من السرية، وتم فرض عقوبات قاسية لقاء إفشاء أي معلومات تتعلق بمضمون المحاكمة.

فقد تم إتهام المسلمين بتمسكهم بمجموعة متنوعة من ممارسات الدينية مثل: اتباع شعائر الصلاة، الاحتفال بـرمضان، إعطاء الصدقات للفقراء خلال تلك الفترة، الاحتفال بيوم الجمعة بوصفه يوماً مقدساً والعمل يوم الأحد. وهكذا، على سبيل المثال، تعترف المسلمة «ماريا دي مونتورو» «Maria de Montoro» بأنها أنجزت أداء الوضوء بغسل الوجه، واليدين، ومسح الرأس، وغسل القدمين، ثم الصلاة على سجادة وكبرت وقرأت الحمد وسورة قل هو الله أحد، وتستمر في وصف الصلاة من ركوع وسجود، وهناك مسلمة أخرى تدعى «بياتريس تاهونيا» «Beatriz Tahonia»، وهي خياطة، أفادت بأنها عندما سئلت في الشارع ما إذا كانت هي وصديقاتها لسن «مسيحيات معمدات» فأجابت بأنهن قد تلقين التعميد عندما كن صغيرات ولكن لم يهتمن بذلك، بل إنهن لا يتذكرنه.

وقد ثبتت براءتها ربما بسبب تدخل محاميها الذي تم إرفاق إيصال عن خدماته المعروضة بالوثيقة التي تحتوي أيضاً على إيصال نفقات السجن. وقد صرحت هي وأغلبية المتهمات بأنهن يؤمن بأن «شريعة المسلمين» صالحة، بل إنها حتى أسمى مما هو لدى المسيحيين، وأنه بالنسبة لهن جميعاً هو السبيل للدخول إلى الجنة.

من خلال هذه المحاكمات هنا تبرز صورة لعالم مزدهر، حيث الروابط القديمة لمجتمع المسلمين لم تنفصم عراها. فلا يزال المسلمون يعيشون مع بعضهم، ويتحدثون العربية، ويشعرون بأنه يمكنهم التعبير بدرجة معينة من الحرية عن أفكارهم الداخلية حول الدين وممارسته

في الواقع، معظم المتهمين لم يتكلموا سوى العربية، وكان يجب ترجمة أسئلة المستجوب من خلال المترجم الموجود دائماً، «غارسيا تشاكون» «Garcia Chacon» كان الكثير من المتهمين على تواصل مع مسلمين متخصصين لديهم دور هام في المحافظة على المعرفة وممارسة دينهم. كان المتهمون عموماً من الطبقات الاجتماعية الأكثر تواضعاً في الحياة - مثلاً أصحاب الخانات (نزل)، مزارعين، خياطين، نساجين إلخ. ومن بينهم هناك الكثير من النساء اللواتي كان لهن تأثير بدورهن التقليدي على الثقافة الدينية لأطفالهن. من خلال أداء الشهادات أمام القاضي، يمكن للمرء أن يحصل على انطباع عن مدى البساطة بين المتهمين الذين تم سحبهم من حياتهم الوادعة ليواجهوا آلة التفتيش التي لا ترحم. كانت الأحكام الصادرة عن محاكم التفتيش قاسية جداً. ففي حالة ثلاث من المسلمات، «ماريا ألباكين» «Maria Alabquen»، و«ماريا ميغميغ» «Maria Megmeg»، و«إينيس دي لا سيرنا» «Ines de la Sirna»، تم عرضهن على إحدى محاكم التفتيش والتي تسمى «أوتودو في» «Auto de fe»، محاكمة تجرى من قبل رجال تابعين للعقيدة الكاثوليكية، على مداخل كل قرية أو مدينة، علناً أمام الأهالي، فإن أنكر المتهم، أحرق في الحال وإذا اعترف بذنبه أنه منشق عن العقيدة الكاثوليكية، حكم عليه بالسجن لعدة سنوات، وقد اعترف الكثيرون بذنوب لم يقترفونها، وقد كانت أول محاكمة من هذا النوع في «إشبيلية» «Sevilla» عام 1481م. حيث أجبرن المذكورات على ارتداء لباس الزنادقة المنشقات عن العقيدة الكاثوليكية المدانات لبقية حياتهن، وقد اعترفن علناً بخطيئتهن، كما تمت مصادرة كل ممتلكاتهن، وأرسلن إلى السجن لمدة ثلاث سنوات. بدت إدانتهم كوصمة عار لكل عائلة منهن.

كان العالم يلحق الأذى بسمعة تلك المحاكمات تحت تهديد متنام، وسرعان ما تلقت تلك المحاكمات ضربة حاسمة بانتفاضة المسلمين في منطقة «البشّرات»، (1568م- 1571م) التي تم قمعها بضراوة من قبل «فيليب الثاني» «Philip II». تم وصف الوضع الدرامي الذي وجد المسلمون أنفسهم فيه في زمن الانتفاضة أقوى، وذلك في اعتراف المسلمة «بيرناردينا» «Bernardina»، ابنة «ألفونسو دو دولار بن ياهيس» «Alonso de Dolar Ben Yahes»، التي كانت بسن الثامنة عشرة عندما أدلت بشهادتها للتحقيق في الخامس من شهر إبريل عام 1570م، عندما نشبت حرب «البشّرات» لمدة عامين تقريباً. وتذكر «بيرناردينا» أن مسلمي «البشّرات» قد وصلوا إلى قرية «دولر» «Dolar» في غرناطة وهم يهتفون صرخة الحرب

«محمد، محمد»، ويحثون السكان على الانضمام إليهم في منطقة جبال سيرانفادا. كان سكان «دولر» في عام 1568م كلهم من المسلمين تقريباً (230 مسلم و2 من المسيحيين القدامى) وقد انضم المسلمون إلى الثوار بعد أن دمروا كنيسة «دولر». ورغم أن والد «بيرناردينا» أدرك أنه أياً كان مسار الاتجاه الذي سيأخذونه، فإن مستقبلهم كان مشؤوماً، وقال: «إذا ذهبنا إلى المسلمين، فسوف يقتلنا المسيحيون، وإذا ذهبنا إلى المسيحيين، فسوف يقتلنا المسلمون»، إلا أنه أخذ فتياته الثلاث إلى منطقة جبال سيرانفادا لمدة أربعة أيام. ثم غادر الأب وذهبت الفتيات إلى قرية «كالاهورا» «Calahorra» في غرناطة طلباً للرفقة من المسيحيين. وهنا أخذت «بيرناردينا» كعبدة.

كانت انتفاضة «البشّرات» محاولة الخندق الأخير من قبل المسلمين للمحافظة على دينهم وأسلوبهم في الحياة. تعرض التمرد للاستفزاز بسبب الإجراءات الوحشية المتضمنة في الأمر الملكي لفيليب الثاني في الأول من يناير لعام 1567م، ولاسيما في منع استخدام اللغة العربية والذي يعني إبادة الثقافة. ووفقاً لأحد الشهود، كان ثمة أمل كبير في أن يغزو الأتراك غرناطة، وبالتالي سيتمكنون من ممارسة دينهم بحرية. كان الأمل عبثياً: فقد تم طرد معظم السكان المسلمين من مملكة غرناطة، ولكن في هذه الوثائق النادرة، لا يزال بإمكاننا أن نلتقط لمحة من ثقافة إسلامية ثرية في السنوات التي سبقت النفي.

ويختتم سموه الكتاب بالإشارة إلى إحصائية مهمة فقد استمرت تلك المحاكمات المعروفة بمحاكم التفتيش، منذ تأسيسها في الأول من شهر نوفمبر عام 1478م حتى تم إلغاؤها في الخامس عشر من شهر يوليو عام 1834م، وقد راح ضحيتها نصف مليون مسلم.

وقد بلغت عدد حالات الإعدام الموثقة كالتالي:

- ما قبل عام 1530م حوالى ألفي حالة.
- وما بين عام 1530م-1630م حوالى ألف حالة.
- وما بعد 1630م حتى إلغاؤها تم إعدام مئتين وخمسين حالة.

ونحن أمام هذه الحقيقة، نهيب بالشعب الإسباني، صاحب الضمير الإنساني، أن يتذكر تلك المصائب، كلما شاهد أو قرأ عن ذلك التراث العظيم، والذي يتغنى به دائماً، والذي يجلب له مليارات البيوروات، أن كل ذلك هو هدية لكم ممن أعدمتموهم بدون ذنب اقترفوه.

## كتاب أنى أدين..

وكان سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي قد أصدر كتاب بحثي مهم بعنوان «إني أدين» الذي يأخذك من الأسطر الأولى إلى معاني حقيقية مقترنة بالوثائق والأدلة للإدانة، مقدماً شهادة مختلفة ومتميزة، في ظل شح المصادر التاريخية التي تتحدث عن مأساة المسلمين الموريسكيين بعد سقوط غرناطة، والجرائم التي مورست في حقهم.

في كتابه هذا من إصدارات دار «منشورات القاسمي» لسنة 2016، يقدم لنا حاكم الشارقة، شيئين مهمين جداً بالنسبة للموضوع الذي يتحدث عنه الكتاب، أولهما مادة تاريخية موثقة عن موضوع انتهاك حقوق المسلمين بعد الاستيلاء الإسباني على غرناطة، وسقوط آخر معاقل الدولة الإسلامية هناك، وثانيهما هو وثيقة قانونية مدعمة تكفي لمحاكمة من يجروون حتى الآن من الإسبان على غمط الموريسكيين المسلمين حقوقهم، ويرفضون حتى الاعتذار لهم عن كل الجرائم البشعة التي وقعت ضدهم. وفي منتي صفحة من القطع الكبير وبأسلوب علمي تاريخي ممتع ومصحوب بصور الوثائق الإسبانية الأصلية مع ترجماتها العربية، يطرح سموه عشر إدانات، اعتمدت على عشر وثائق إسبانية، يقول سموه في مقدمة كتابه عنها: «اقتنيت عدداً من الوثائق الإسبانية، وهي تعود إلى الفترة ما بين 1530م، وعام 1610 م، وهي فترة مأساة مسلمي الأندلس.

بعد ترجمتها من اللغة الإسبانية إلى اللغة العربية ودراستها، اخترت منها 10 وثائق تدين فئات من الشعب الإسباني في تلك الفترة، أكان ملكاً، أو قاضياً، أو كنيسته، أو جماعة من الناس؛ لما قاموا به من جرم تجاه مسلمي الأندلس بعد أن هادنوهم فترة من الزمن، بعد توقيع الملكين الكاثوليكين لأبي عبد الله الصغير بالتعهدات بعدم المساس بالمسلمين في عبادتهم وأملأهم»، ويدير سموه في خاتمة كتابه نص المعاهدة بجذافه كملحق، ومرجع لتعزيز الوثائق العديدة التي زخر بها الكتاب، والتي تجسد بشكل عملي الإدانات العشر التي أراد سموه أن يبينها بشكل جلي لا لبس فيه، ولا كلام بعده سوى الحق وعودة الحق إلى أصحابه، ولو بعد كل هذه القرون.

## قصص أخرى من أوجاع والألام المسلمين في الأندلس

وكانت غرناطة آخر قلاع المسلمين في إسبانيا قد سقطت سنة (897 هـ - 1492م)، وكان ذلك نذيراً بسقوط صرح الأمة الأندلسية الديني والاجتماعي، وتبدد تراثها الفكري والأدبي، وكانت

محاكم التفتيش: تحقيقٌ لثلاثة وعشرين ملفاً لقضايا ضد المسلمين في الأندلس النسخة العربية

مأساة المسلمين هناك من أفضع مآسي التاريخ؛ حيث شهدت تلك الفترة أعمالاً بربرية وحشية ارتكبتها محاكم التحقيق (التفتيش)؛ لتطهير أسبانيا من آثار الإسلام والمسلمين، وإبادة تراثهم الذي ازدهر في هذه البلاد زهاء ثمانية قرون من الزمان.

وهاجر كثير من مسلمي الأندلس إلى الشمال الإفريقي بعد سقوط مملكتهم؛ فراراً بدينهم وحریتهم من اضطهاد النصارى الأسبان لهم، وعادت أسبانيا إلى دينها القديم، أما من بقي من المسلمين فقد أجبر على التنصر أو الرحيل، وأفضت هذه الروح النصرانية المتعصبة إلى مطاردة وظلم وترويع المسلمين العزل، انتهى بتنفيذ حكم الإعدام ضد أمة ودين على أرض أسبانيا.

ونشط ديوان التحقيق أو الديوان المقدس الذي يدعمه العرش والكنيسة في ارتكاب الفظائع ضد الموريسكيين (المسلمين المتنصرين)، وصدرت عشرات القرارات التي تحول بين هؤلاء المسلمين ودينهم ولغتهم وعاداتهم وثقافتهم، فقد أحرق الكردينال «خمينيث» عشرات الآلاف من كتب الدين والشريعة الإسلامية، وصدر أمر ملكي يوم (22 ربيع أول 917 هـ/20 يونيو 1511) يلزم جميع السكان الذي تنصروا حديثاً أن يسلموا سائر الكتب العربية التي لديهم، ثم تتابعت المراسيم والأوامر الملكية التي منعت التخاطب باللغة العربية وانتهت بفرض التنصير الإجباري على المسلمين، فحمل التعلق بالأرض وخوف الفقر كثيراً من المسلمين على قبول التنصر ملاذاً للنجاة، ورأى آخرون أن الموت خير ألف مرة من أن يصبح الوطن العزيز مهذاً للكفر، وفر آخرون بدينهم، وكتبت نهايات متعددة لمأساة واحدة هي رحيل الإسلام عن الأندلس.

توفي فرناندو الخامس ملك إسبانيا في (17 ذي الحجة 921 هـ=23 يناير 1516م) وأوصى حفيده شارل الخامس بحماية الكاثوليكية والكنيسة واختيار المحققين ذوي الضمائر الذين يخشون الله لكي يعملوا في عدل وحزم لخدمة الله، وتوظيف الدين الكاثوليكي، كما يجب أن يسحقوا طائفة محمد!

وقد لبث «فرناندو» زهاء عشرين عاماً بعد سقوط الأندلس ينزل العذاب والاضطهاد بمن بقي من المسلمين في أسبانيا، وكانت أداته في ذلك محاكم التحقيق التي أنشئت بمرسوم بابوي صدر في (رمضان 888 هـ= أكتوبر 1483م) وعين القس «توماس دي تريكيمادا» محققاً عاماً لها، ووضع دستوراً لهذه المحاكم الجديدة، وعداداً من اللوائح والقرارات.

وقد مورست في هذه المحاكم معظم أنواع التعذيب المعروفة في العصور الوسطى، وأزهقت آلاف الأرواح تحت وطأة التعذيب، وقلما أصدرت هذه المحاكم حكماً بالبراءة، بل كان الموت والتعذيب

الوحشي هو نصيب وقسمة ضحاياها، حتى إن بعض ضحاياها كان ينفذ فيه حكم الحرق في احتفال يشهده الملك والأحبار، وكانت احتفالات الحرق جماعية، تبلغ في بعض الأحيان عشرات الأفراد، وكان فرناندو الخامس من عشاق هذه الحفلات، وكان يمتدح الأحبار المحققين كلما نظمت حفلة منها.

ويث هذا الديوان منذ قيامه جواً من الرهبة والخوف في قلوب الناس، فعمد بعض هؤلاء المورييسكيين إلى الفرار، أما الباقي فأبّت الكنيسة الكاثوليكية أن تؤمن بإخلاصهم لدينهم الذي أجبروا على اعتناقه؛ لأنها لم تقتنع بتنصير المسلمين الظاهري، بل كانت ترمي إلى إبادتهم.

وقد أبدى مسلمو بلنسية مقاومة عنيفة لقرارات التنصير، ولجأت جموع كبيرة منهم إلى ضاحية (بني وزير)، فجردت الحكومة عليهم قوة كبيرة مزودة بالمدافع، وأرغمت المسلمين في النهاية على التسليم والخضوع، وأرسل إليهم الإمبراطور إعلان الأمان على أن ينتصروا، وعدلت عقوبة الرق إلى الغرامة، وافتدى الأندلسيون من الإمبراطور حق ارتداء ملابسهم القومية بمبلغ طائل.

وكان الإمبراطور شارل الخامس حينما أصدر قراره بتنصير المسلمين، وعد بتحقيق المساواة بينهم وبين النصارى في الحقوق والواجبات، ولكن هذه المساواة لم تتحقق قط، وشعر هؤلاء أنهم ما زالوا موضع الريب والاضطهاد، ففرضت عليهم ضرائب كثيرة لا يخضع لها النصارى، وكانت وطأة الحياة تثقل عليهم شيئاً فشيئاً، حتى أصبحوا أشبه بالرقيق والعبيد، ولما شعرت السلطات بميل المورييسكيين إلى الهجرة، صدر قرار في سنة (948 هـ = 1514 م)، يحرم عليهم تغيير مساكنهم، كما حرم عليهم النزوح إلى بلنسية التي كانت دائماً طريقهم المفضل إلى الهجرة، ثم صدر قرار بتحريم الهجرة من هذه الثغور إلا بترخيص ملكي، نظير رسوم فادحة. وكان ديوان التحقيق يسهر على حركة الهجرة ويعمل على قمعها بشدة.

ولم تمنع هذه الشدة من ظهور اعتدال من الإمبراطور في بعض الأوقات، ففي سنة (950 هـ = 1543 م) أصدر عفواً عن بعض المسلمين المنتصرين؛ تحقيقاً لرغبة مطران طليطلة، وأن يسمح لهم بتزويج أبنائهم وبناتهم من النصارى الخالص، ولا تصادر المهور التي دفعوها للخزينة بسبب الذنوب التي ارتكبوها.

وهكذا لبثت السياسة الإسبانية أيام الإمبراطور شارل الخامس (922هـ=1516م) حتى (963هـ=1555م) إزاء الموريسكيين تتردد بين الشدة والقسوة، وبين بعض مظاهر اللين والعمو، إلا أن هؤلاء المسلمين تعرضوا للإرهاق والمطاردة والقتل ووجدت فيهم محاكم التحقيق الكنسية مجالاً مفضلاً لتعصّبها وإرهابها.

وكانت الأمة الأندلسية خلال هذا الاستشهاد المحزن، الذي فرض عليها تحاويل بكل وسيلة أن تستبقي دينها وتراثها، فكان الموريسكيون بالرغم من دخولهم في النصرانية يتعلّقون سرّاً بالإسلام، وكثير منهم يؤدّون شعائر الإسلام خفية، وكانوا يحافظون على لغتهم العربية، إلا أن السياسة الإسبانية فطنت إلى أهمية اللغة في تدعيم الروح الإسلامية؛ لذلك أصدر الإمبراطور شارل الخامس سنة (932هـ=1526م) أول قانون يحرم التخاطب بالعربية على الموريسكيين، ولكنه لم يطبق بشدة؛ لأن هؤلاء الموريسكيين دفعوا له (100) ألف دوقية حتى يسمح لهم بالتحدث بالعربية، ثم أصدر الإمبراطور فيليب الثاني سنة (964هـ/1566م) قانوناً جديداً يحرم التخاطب بالعربية، وطبق بمنتهى الشدة والصرامة، وفرضت القشتالية كلغة للتخاطب والتعامل، ومع ذلك وجد الموريسكيون في القشتالية متنفساً لتفكيرهم وأدبهم، فكانوا يكتبونها سرّاً بأحرف عربية، وأسفر ذلك بمضي الزمن عن خلق لغة جديدة هي «الأخمياو» وهي تحريف إسباني لكلمة «الأعجمية»، ولبثت هذه اللغة قرنين من الزمان سرّاً مطموراً، وبذلك استطاعوا أن يحتفظوا بعقيدتهم الإسلامية، وألف بها بعض الفقهاء والعلماء كتباً عما يجب أن يعتقد المسلم ويفعله حتى يحتفظ بإسلامه، وشرحوا آيات القرآن باللغة الأخمياوية وكذلك سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، وكان من أشهر كتاب هذه اللغة الفقيه المسمى «فتى أبيرالو» وهو مؤلف لكتب التفسير، وتلخيص السنة، ومن الشعراء محمد ريدان الذي نظم كثيراً من القصائد والأغنيات الدينية؛ وبذلك تحصن الموريسكيون بمبدأ «التقية» فصمدوا في وجه مساعي المنصرين الذين لم تنجح جهودهم التبشيرية والتعليمية والإرهابية في الوصول إلى تنصير كامل لهؤلاء الموريسكيين، فجاء قرار الطرد بعد هذه الإخفاقات.

ولم تقلح مساعي الموريسكيين في الحصول على دعم خارجي فعال من الدولة العثمانية أو المماليك في مصر، رغم حملات الإغارة والقرصنة التي قام بها العثمانيون والجزائريون والأندلسيون على السفن والشواطئ الإسبانية، ودعم الثوار الموريسكيين.

واستمرت محاكم التحقيق في محاربة هؤلاء المسلمين طوال القرن السادس عشر الميلادي، وهو ما يدل على أن آثار الإسلام الراسخة في النفوس بقيت بالرغم من المحن الرهيبة وتعاقب السنين، ولعل من المفيد أن نذكر أن رجلاً أسبانياً يدعى «بديّة» توجه إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج سنة (1222هـ=1807م) أي بعد 329 سنة من قيام محاكم التفتيش. وبعد مرور أربعة قرون على سقوط الأندلس، أرسل نابليون حملته إلى أسبانيا وأصدر مرسوماً سنة 1808 م بإلغاء دواوين التفتيش في المملكة الإسبانية.